المناظرة والمراسلة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب ففتحناهُ ترغيباً في المعارف وانهاضاً للهمم وتشحيذاً للاذهان . ولكنَّ العهدة في ما يدرج فيهِ على اصحابهِ فنحن براءٌ منهُ كلهِ . ولا ندرج ما نخرج عن موضوع المقتطف ونراعي في الادراج وعدمهِ ما يأتي: (١) المناظر والنظير مشتقَّان من اصلٍ واحد فمناظرك نظيرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فاذا كان كاتب اغلاط غيرهِ عظيماً كان المعترف باغلاطهِ اعظم (٣) خير الكلام ما قلَّ ودلَّ . فالمقالات الوافية مع الايجاز تستختار على المطوَّلة

جوابٌ

اثني الثناء الجميل على حضرة الكاتب الاديب صاحب رسالة "مستفيد" المدرجة في الجزء السابع من المقتطف الاغر مؤاخذةً بشيءٍ من الغرض تخيل لحضرتهِ في خلال مباني خطابي في الفضيلة الذي تفضَّل المقتطف المفيد فنشرهُ في الجزء السادس . واستشهد على تغرضي بما قلت عن المصارعة الدمويَّة وان الرومان ظلوا على الارتياح اليها محابة زمانها حتى جاءت الديانة المسيحيَّة بالفضيلة العظمى حب الله والقريب فتسنى لآباء الكنيسة في صدر النصرانية الغاؤها . على ان قولي هذا ثابت لا يختلف في صحتهِ اثنان لان التواريخ ناطقة بما كان من المصارعة الهائلة ومن مسعى آباء الكنيسة في منعها والكتاب المقدس ناطق بما فيهِ من الفضائل مما لا يحتاج الى برهان الاَّ اذا احتاج النهار الى دليل

فاذا تدبَّرت ايها الاديب ذلك وانعمت النظر في عبارتي برأتني من التشيُّع للديانة المسيحيَّة وحكمت بصدق قولي سيما واني المعت الى المبادىء المسيحيَّة حاسباً انها الفضيلة كلها . اما البحث في ما اردت من الالماع اليهِ فليس مما احب لانهُ يؤدي الى مسائل خلافية بين المذاهب المسيحيَّة ونحن في مقام علمٍ وادب يستوي فيهِ الناس على اختلاف اديانهم ومذاهبهم

الاَّ ان تجنبي الخوض في المسائل الخلافية لا يعدمني جرأة الثبات على قولي واتمنى لك ايها الاديب ان تصدق ان آباء الكنيسة المسيحيَّة الذين اعتنقوا بلبان الفضائل الانجيليَّة وساروا في سبيلها القويم انما كانوا اقرب الى الفضيلة من فلاسفة اليونان واسمى مثال لذويها بين الناس

وكأني بك تحسب قولي ان الديانة المسيحيَّة جاءت بالفضيلة العظمى يناقض قولي الاخر بانها جرت مجرى ناموس الارتقاء العام ووقع الانتخاب الطبيعي على غرسها النامي فأنضر .

والحال انك لو تمثَّلت الحالة وطبَّقتها على المعروف من النواميس الطبيعيَّة ما وجدتني في موقف اتردد فيهِ بين النقيضين واستهدف لمطالبتي بالقول الفصل بينهما

فانك لتعلم ان الفسيلة اذا غرست في الارض ثم طرأت عليها بعض الطوارىء فأُهملت شانها ما لبثت ان تجرَّدت من بهائها لما يتنازع معدَّات نموها من الفسائل الاخرى النامية حولها حتى تضعف وتذوي نضارتها فتضمحل . فاذا انتشلتها يد مدبر حكيم وجعلتها في بقعة صالحة وبذلت لها العناية الواجبة واقتلعت من تربتها الاشواك والانجم التي تنازعها الحياة والنمو بسقت وازدهرت فان كرَّت عليها الدهور والعناية موقوفة عليها يتوارثها الابناء عن الاباء صارت بهجةً للناظرين وهٰذا حال الفضيلة فانها كانت مقصد الاقدمين ولكنها لم تُعرف جرثومتها الصحيحة الاَّ قليلاً . وحيثما عرفت تجدها محوطة بالشرور والمفاسد حتى استخلصتها المبادىء المسيحيَّة فاظهرتها للناس فسيلةً منتقاة من بين الاعشاب الضارة فمن تعهدها بما وجب من رعايتها اثمر غرسها في رحابهِ ومن اغضى عنها اذوت نضارتها وذبلت بهجتها حتى اندثرت

فاذا تبينت ايها المعترض الاديب هٰذا المثال اتضح لك كيف يقع الانتخاب الطبيعي عَلَى غرسة الفضائل وعدت مقتنعاً ان كلامي كان خالياً من التناقض . وحسبي فيما قدمت جواباً والسلام طرابلس في ١٠ تموز (يوليو) جرجي يني

المحاكم والخصومات

رأيت في الجزء السابع من المقتطف وما قبلهُ آراء لبعض مراسليهِ ملخصها ان ازدياد القضايا دليل عَلَى ارتقاء المحاكم وازدياد ثقة الناس بها . وعندي ان الامر بالضد اي ان ازدياد القضايا دليل على انحطاط المحاكم وسوء احوالها وبيان ذلك ان المحكمة اذا كانت عادلة مستقيمة لم يطمع احد من الناس بترويج دعوى باطلة فيها فتقلُّ لان ما كل دعوى بصحيحة وما كل مدعٍ بصادق . هٰذا من جهة المدعين واما المدَّعى عليهم فيتحققون ان مكابرتهم وتمنعهم عن اداء الحقوق لا يجديهم نفعاً سوى خسارة المال من اجرة محامين ونفقات المحكمة فينصفون خصومهم ولا يحوجونهم إلَى التقاضي فتقلُّ الدعاوي كما قيل لو انصف الناس استراح القاضي وكما قال بعضهم في وصف احد القضاة المشاهير " وكان اذا سمع بهِ الخصم ينتصف من خصمهِ ". ونقل ايضاً الدعاوي الجزائيَّة (الجنائيَّة) لتحقق المجرمين انهم يقعون تحت طائلة العقاب بعدل المحكمة واستقامتها . اما اذا كانت المحكمة منحطة سيئة

الاحوال وكان اعضاؤها يرتشون فكل من كانت لهُ دعوى كاذبة او مزورة يطمع في ترويجها واكتسابها بالرشوة والحيلة فتكثر اشغال المحكمة ويمتنع كثيرون من المدعى عليهم عن اداء ما عليهم من الحقوق طمعاً بارضاء المحكمة بقليل من المال في مقابلة اسقاط ماعليهم من الحقوق. وتكثر الجنايات لاعتقاد المجرمين بعدم اهليَّة المحكمة لاثباتها وايقاع العقاب بهم وارضاء المحكمة بالرشوة اذا اثبتت عليهم الفعل الجنائي فتكثر بذلك الدعاوي الجزائيَّة والحقوقيَّة وهٰذا امر مثبت بالمشاهدة والعيان لدى تبدُّل القضاة الذين يتبدلون عندنا في كل سنتين مرة فترى الناس يقلُّون على باب المحكمة التي يكون رئيسها واعضاؤها عفيفين مستقيمين ازكياء والضد بالضد

دمشق الشام ف ا م

المحاكم وكثرة القضايا

حضرة منشئي المقتطف الفاضلين

ارى ان الذين اجابوا عَلَى اقتراحي في الجزء الخامس قد ذهبوا كلهم الى جهة واحدة تقريباً فقالوا ان ازدياد القضايا التي ترفع الى المحاكم دليل على ارتقائها وازدياد ثقة الناس بها ولكنهم اختلفوا في ايراد الادلة اختلافاً لا يخلو من تناقض تسقط بهِ تلك الادلة عدا ما في اقوالهم من التسليم بمقدمات هي من نوع النتائج التي يراد اثباتها كقول نحاس افندي " اما ازدياد القضايا التي ترفع الى المحاكم فدليل على عموم الثقة بها لا على ازدياد الخصومات فان الفرد من الامة متى آنس من رجال القضاء عدلاً ونزاهةً ومن المحاكم اساساً متيناً ونظاماً قويماً ومتى علم ان الضعيف والقوي شرع سواء بازاء القانون عاد اليهِ روعهُ وسكنت نفسهُ واطمأنَّ فؤادهُ فلا ينطلق الى غير مراكز القضاء " . فلماذا لا نقلب القضيَّة ونقول " اما ازدياد القضايا التي ترفع الى المحاكم فدليل على ان الرشوة ضاربة اطنابها فيها وان الناس يشترون القضاة بالدرهم فان المرء متى آنس من رجال القضاء ميلاً مع الاهواء ومن المحاكم اساساً متيناً لإكساب الحقوق لغير ذويها كثر اعتداؤهُ على غيرهِ لعلمهِ انهُ يفوز مدَّعياً وينجو مدعًى عليهِ بمالٍ يشتري بهِ ذمَّة القضاة فتكثر الخصومات والمرافعات " . ولا اقول ذلك اثباتاً لهذا القول او للوجه الذي نفاهُ نحاس افندي كلاَّ فاني مستفيد لا مثبت ولا منفٍ ولكنني ارى حجتهُ لا تثبت الامر الذي اراد اثباتهُ

اما حضرة القاضي الفاضل زحلوط بك فقد مهّد تمهيدًا تاريخيًّا حسنًا جدًّا ابان فيهِ "ان الوطنيين كانوا يتنازلون عن حقوقهم للاجانب لترفع إلى المحاكم المختلطة وكان اكثر ارباب السندات يطالبون بحقوقهم امام المحاكم الشرعيَّة ودام ذلك الى ان ترعرعت المحاكم الاهليَّة فجعل الاهالي يثقون بها وعدلوا عن رفع دعاويهم الى المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعيَّة وصاروا يرفعونها الى المحاكم الاهليَّة" . وارى ان هذا دليل حسن عَلَى ثقة الاهالي بالمحاكم الاهليَّة ولكنهُ غير كافٍ للدلالة على كثرة القضايا وقد رأى حضرة القاضي عدم تكفاءتهِ فايَّدهُ بدليل آخر استقرائي ولكنَّ الاستقراء فيهِ قاصر جدًّا بحيث لا يصحُّ ان يبنى عليهِ حكم الَّا اذا ثبت في كل المحاكم وجرى على قياس واحد سنتين او ثلاثًا على الاقل وزد على ذلك ان الاهالي لم يزالوا يتنازلون عن حقوقهم للاجانب بل ان كبار الامراء يفعلون ذلك الآن . ثم قال "ان ازدياد عدد القضايا دليل على ازدياد العمران لانهُ من ازدياد المعاملات بين الرعية وانتشار التجارة وازدياد موارد الثروة" . وحبذا لو عزَّز هذا القول بدليل عملي او احصائي وهب انهُ صحيح فحضرة المحامي الفاضل جمَّال افندي ناقضهُ فيهِ بقولهِ "ان الخصومات تنتج عن المعاملات والمعاملات في مصر على نسبة واحدة بين الزمن الذي كانت القضايا فيهِ قليلة و بين الزمن الذي صارت فيهِ كثيرة ولا دليل تجاري يدلُّ على وجود فرق بين الزمنين" . بل زاد على ذلك قولهُ "ان الدعاوي يقتضي ان تقلَّ في الزمن الذي ظهرت فيهِ اكثر لانهُ كلما مرَّ الزمان عَلَى القانون زادت الناس علمًا باحكامهِ . وكلما زادت علمًا بهِ صارت اكثر احتياطًا بربط المعاملات بربُط قانونيَّة تكون نافية او مقللة لاسباب النزاع في المستقبل"

اما الادلة التي ذكرها جمَّال افندي وقال انها موجبة لكثرة القضايا فهي اولاً العدالة . ويصحُّ ذلك اذا كان المدعي هو المهضوم الحق . وهذا يحتاج الى اثبات مثل الامر الذي اتخذهُ هو دليلاً عليهِ . اما عدم الاستئناف فلا يكون دائمًا دليلاً على رضى الخصمين بل قد يكون فرارًا من النفقات او يأسًا من العدالة وهذا اعلمهُ بالخبر والخبر

والاسباب التي ذكرها بعد ذلك وهي كثرة المحاكم وخفة الرسوم القضائيَّة وكثر المحامين فاسباب جديرة بالاعتبار وهي من اسباب كثرة القضايا التي ترفع الى المحاكم ولكنها لا تدل على زيادة الثقة بالمحاكم ولا على كثرة الخصومات فهي ليست من الموضوع في شيء . وقد استدرك حضرتهُ ذلك في اول رسالتهِ حيث قال "وليست ثقة الناس بعدالة المحاكم هي السبب الوحيد لزيادة الدعاوي بل ان لذلك اسبابًا اخرى تجتمع تحت جامع تسهيل التقاضي وهو السبب الاكبر بل السبب الوحيد لكثرة القضايا في مصر" . وهذا القول مخالف

لما اراد ان يثبتهُ حضرة المناظرين الاولين . فارجو من ارباب القضاء ان يرونا ما عندهم من الادلة الاخرى على صدق القول الذي جاهروا بهِ مرارًا وهو " ان كثرة رفع القضايا الى المحاكم الاهليَّة ناتج عن زيادة ثقة الناس بها لا عن زيادة الخصومات " ولهم الفضل

مصر مستفيد

القضايا والمحاكم

حضرة منشئي المقتطف الفاضلين

ورد في مقتطف مايو اقتراح لمستفيد يقول فيهِ هل ازدياد القضايا دليل على ازدياد ثقة الناس بالمحاكم او هو دليل عَلَى ازدياد الخصومات فاجابهُ ثلاثة من فضلاء الكتَّاب قاضٍ ومحاميان وذهبوا إِلَى ان ازدياد القضايا ٱلَّتِي ترفع إِلَى المحاكم دليل عَلَى ازدياد ثقة الناس بها. وانا لست من رجال هٰذَا الميدان ولكنني ارى الامر عَلَى خلاف ما ذهب اليهِ اولئك الافاضل وبما انكم قد اقترحتم عَلَى قرَّاء المقتطف ان يجيبوا بما يبدو لهم رأيت ان التي دلوي في الدلاء فاقول

ان ازدياد القضايا ٱلَّتِي ترفع إِلَى المحاكم ناشئ عن ازدياد الخصومات لا عن ازدياد ثقة الناس بالمحاكم وذلك لان الثقة بالمحاكم لا تدعو الناس الى رفع القضايا اذا لم يكن بينهم خصومات فان كانت الخصومات موجودة اضطرَّ الناس إِلَى التقاضي والاَّ فلا وكلما كثرت الخصومات كثر التقاضي والعكس بالعكس

الرجدية حافظ مصطفى الشيخ

حريش تأكل اولادها

جناب منشئي المقتطف المحترمين

بينما كان احد تلامذة مدرستنا الصناعيَّة يحفر في التراب لقضاء بعض الاعمال وجد دويبة معروفة باسم ام اربع واربعين تحضن نحوًا من ثمانين فرخًا من فراخها فقصدنا ان نحفظها لكبر حجمها فوضعناها اولاً واولادها في اناء فيهِ قليل من التراب الى ان نأتي بقنينة نضعها فيها فجالت في الوعاء مفتشة عن منفذ لتتخلص منهُ ولما لم تجد ارتدَّت إِلَى اولادها واخذت

تلتهمها الواحد بعد الآخر حتى اكلتها جميعاً . فاغلقنا الاناء عليها لنرى النتيجة ولما تعهدناها في اليوم الثاني اي بعد اربع وعشرين ساعة لم نجد في جسمها ادنى تغير نشققناها واذا بآثارها تيك الصفار ميتة في احشائها . فسواء كان اكلها لاولادها حنواً منها عليها او قساوة منها لفقدها الحنو الوالدي يلذ دارميّ طبائع الحيوانات ادراج هذه النادرة في مقتطفكما الاغر ولكما الشكر سلفاً

صيدا في ١٦ تموز (يوليو) نوفل اسطفان

باب الزراعة

فوائد زراعية

من تقرير مصلحة الاراضي الاميريّة

(١)

استلم قومسيون الاراضي الاميرية المعروفة بالدومين ٤٢٥٧٢٩ فداناً سنة ١٨٧٨ رهناً على دين قدرهُ ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات الانكليزية ولما مُسحت هذه الاطيان وُجد انها تزيد على مساحتها الاصليّة نحو ٩٨٨ فداناً ثم اشترى القومسيون ٢٥٤٥ فداناً اخرى فصار عندهُ ٤٢٩٢٦٢ فداناً باع منها حتى آخر سنة ١٨٩٥ نحو ١٨٨٩٥٣ فداناً فبقي عندهُ ٢٤٠٣٠٩ افدنة اجَّر منها في العام الماضي ١٦٢٦٣٧ فداناً وزرع ٥٧٤٨٤ فداناً وما بقي لم يزرعهُ لان اكثرهُ بور لا يزرع في حالتهِ الحاضرة

(٢)

ان الاراضي الّتي زرعها القومسيون زرعت بحسب هٰذا التقسيم

القمح	٠٨٥٠٥	افدنة	القطن	١٦٢٣٩	فداناً
الشعير	٠٦٤٠٨	"	الارز	٠٠١١٦	"
الفول	٠٥٧٧٩	فداناً	النيل	٠٠٠٠٥	افدنة
البرسيم	١٦٢٩٥	"	زراعة تيليّة	٠٣٦٣٤	فداناً
الحمص	٠٠٣٦٩	"	جنائن	٠٠٠٣١	"
البغيتة	٠٠٠٦٥	"	مختلف	٠٠٠٢٨	"